CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/1999/I/3/Add.1
7 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة العشرون
١٩ كانون الثاني/يناير - ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ المادة ٢١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير المقدمة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاقية في المجالات المشمولة بنطاق أنشطتها

مذكرة من الأمين العام

إضافة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

١ - بالنيابة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، دعت الأمانة العامة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى تقديم تقرير إلى اللجنة بحلول ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ عن المعلومات التي قدمتها الدول إلى المنظمة بشأن تنفيذ المادة ١٤ والمواد ذات الصلة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تكمل المعلومات الواردة في تقارير الدول الأطراف في الاتفاقية المقرر أن يجري نظرها في الدورة العشرين. ومرفق بهذه المذكرة تقريران قطريان موجزان أعدتهما الفاو عن الجزائر والصين.

٢ - وتتعلق المعلومات الأخرى التي طلبتها اللجنة بالأنشطة والبرامج التي اضطلعت بها الفاو، والقرارات المتعلقة بالسياسة العامة التي اتخذتها للتشجيع على تنفيذ المادة ١٤ والمواد ذات الصلة من الاتفاقية.

٣ - ويقدم التقرير المرفق استجابة للطلبات المرفوعة من اللجنة.

* CEDAW/C/1999/I/1.

98-38640 151298 221298

مرفق

تقريران موجـــزان عن اثنتين من الدول الأعضاء أعدتهما الفاو للدورة العشرين للجنـــة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الجزائر

الزراعة

في عام ١٩٩٥ أسهم القطاع الزراعي بنسبة ٩,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي السنة نفسها كانت نسبة الواردات من المنتجات الغذائية تمثل ١٥ في المائة من مجموع الواردات، منها ٥٢ في المائة مواد غذائية ضرورية، كالحبوب. وربما اتجه اعتماد البلد على الواردات الغذائية إلى التزايد رغم ما يملكه من إمكانات زراعية.

وتتصدى الحكومة لهذه المسألة بوضع استراتيجية إنمائية للقطاع الزراعي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وكفالة الأمن الغذائي، واضعة في اعتبارها أيضا البعد الاجتماعي للسكان.

المرأة في مجال الزراعة

تمثل النساء ٥٠ في المائة من سكان الريف، الذين شكلوا في عام ١٩٨٧ ما يعادل ٤٩,٢ في المائة من مجموع السكان.

وتلعب المرأة دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر. وتسهم في تصنيع المنتجات اليدوية المحلية (السجاد، والمنتجات الخزفية، وما شابه) وتشارك بهمة في الأنشطة الزراعية وخاصة في المناطق الجبلية (مناطق شينور، وقبيلي، وجيجل، وأوراس).

وثمة تهوين خطير لمقدار مشاركة النساء في الإنتاج والأمن الغذائيين، مرجعه في الأساس إلى ندرة المعلومات والإحصاءات الدقيقة والمستكملة المستقلة بها وبالأخص على مستوى الأسرة المعيشية.

وتسهم المرأة في الأمن الغذائي للأسرة بثلاث طرق رئيسية:

- فالمرأة هي مصدر الجانب الأكبر من العمالة الزراعية لإنتاج الغذاء؛

- وهي المسؤولة بصورة شبه تامة عن إعداد الطعام؛
- وهي تستخدم نسبة مئوية عالية من دخلها لشراء الطعام مستعينة بالأجر الذي تكتسبه من الوظائف الزراعية وغير الزراعية التي تعمل بها خارج الحقل.

المرأة وصنع القرار

ثمة فجوة بين الجنسين بالنسبة لسبيل وصول المرأة إلى السلطة والموارد الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي (التمثيل السياسي والتعليم والتكنولوجيا والائتمان والبحوث وخدمات الإرشاد، وما إلى ذلك).

وتتخلف المرأة الجزائرية آمادا بعيدة عن قرينتها في أنحاء العالم بالنسبة لمقدار مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية ومساهمتها في عملية صنع القرار، بالرغم من التحسن الكبير في الدعم المؤسسي الحاصل منذ مطلع الثمانينات.

وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية

تتسبب الحواجز القانونية والاجتماعية والمؤسسية في انعدام المساواة الذي يسم إلى حد كبير سبيل وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية مثل الأرض والتكنولوجيا والائتمان والتعليم.

الأرض - نادرا ما تمتلك النساء أراض صالحة للزراعة رغم أن القانون المدني يجيز لها تملك وبيع وشراء الأراضي[1] وإذا لم تستطع المرأة ممارسة حقها بالنسبة لملكية الأرض فإنها تفتقد إلى الضمانات التي تحرمها من الوصول إلى الموارد الأخرى مثل الائتمان والتكنولوجيا.

الائتمان - لا تتاح للمرأة الريفية سوى فرصة محدودة للحصول على الائتمان، على ما له من أهمية بالنسبة لها من أجل زيادة الإنتاج الزراعي. ومن العقبات الرئيسية التي تعترض سبيلها في الحصول على الائتمان، الأمية ونقص المعلومات والعادات والتقاليد، وحسبما أشير إليه أيضا أعلاه، عدم وجود الضمان وخاصة في صورة ملكية الأرض.

التكنولوجيا - تمارس المرأة عملها دون أن يتوفر لها إلا أقل سبيل للحصول على المعدات والتكنولوجيا التي تقتصد الوقت وتزيد كفاءة العمل الزراعي وفي نطاق الأسرة المعيشية، وتحسن الغلة الزراعية وتزيد الإنتاج الغذائي. ويضيق سبيل المرأة للحصول على التكنولوجيا بسبب عدة عناصر منها قلة الائتمان اللازم لشراء التكنولوجيا. وتشجع التقاليد الرجال على الهيمنة على العمليات الزراعية الميكانيكية والتحضيرية فيما تترك للمرأة المهام كثيفة العمالة والمستهلكة لكثير من الوقت مثل عمليات الالتقاط واقتلاع الحشائش والحصاد التي تجري يدويا.

تخطيط السياسات

نادرا ما يؤخذ بعين الاعتبار وجود مشاركة فعالة من جانب المزارعات. فالمخططون وصناع السياسات يعتمدون بصورة شبه كاملة على الإحصاءات الرسمية التي لا تحتسب عمالة المرأة.

---

(١) الفاو - المرأة الريفية والأمن الغذائي: الحالة الراهنة والمنظورات (١٩٩٨).

وأحد وجوه النقص المعهودة في الإحصاءات الجزئية قلة تقدير المشاركة الواسعة للمرأة في الإنتاج، سواء في القطاع الزراعي أو في الأنشطة المدرة للدخل ضمن القطاعات غير الرسمية. ويتسبب عدم وجود بيانات منفصلة عن الجنسين في صعوبة إجراء تقييم للمساهمة الاقتصادية من جانب المرأة، كما يسهل على المخططين استبعاد المزارعات من السياسات ومن برامج الدعم.

آليات تعزيز النهوض بالمرأة

صدقت حكومة الجزائر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وأنشأت الحكومة في وزارة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة لجنة معنية بالنهوض بالمرأة تتألف من خبراء متنوعي المجالات في القضايا المتصلة بمركز المرأة. غير أن مفهوم المرأة الريفية والقضايا المتصلة بقطاع الزراعة لا تزال غائبة عن أعمال اللجنة.

ويتجه عدد المنظمات النسوية إلى التزايد، لا سيما منظمات المرأة الريفية. وتركز هذه المنظمات على مسائل محو الأمية والمسائل الصحية وتقدم الدعم إلى أنشطة المرأة الريفية.

واتخذت وزارة الزراعة والمصائد السمكية ضمن إطارها الاستراتيجي الإنمائي الخمسي عدة تدابير لدعم النهوض بالمرأة الريفية. وتتماشى هذه التدابير مع التوصيات المتصلة بالمرأة الريفية التي أصدرتها اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالزراعة، ومع منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ وتهدف إلى تعزيز المركز الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية وكفالة اندماجها الكامل في عملية التنمية.

ووضعت الفاو خطة عمل إقليمية لمنطقة الشرق الأدنى (١٩٩٦-٢٠٠٠) لحفز النمو وحقوق الملكية في مجال التنمية الزراعية والريفية في الشرق الأدنى. وتطبق الفاو في الجزائر أيضا خطة إنمائية تهدف إلى إدماج المرأة الريفية في عملية التنمية عن طريق وضع استراتيجية تدخلية لتحسين الحالة الاقتصادية للمرأة الريفية وأسرتها.

التوصيات

- ينبغي توفير معلومات إحصائية عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المحددة للمرأة الريفية في أحوالها المختلفة حتى يمكن وضع أهداف وغايات استراتيجية وتصميم مشاريع تفيد منها نساء الريف.

- ينبغي إجراء بحوث عن مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني؛ وعن دور المرأة المحلية في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ والجوانب المختلفة لعملية تجهيز الغذاء وتسويقه؛ وتقسيم العمالة في المهام الإنتاجية وغير الإنتاجية حسب نوع الجنس، والتكنولوجيات اللازمة لتحسين إنتاجية المرأة ودخولها.

- ينبغي توعية صناع القرار ومقرري السياسة في المجالات الاقتصادية والزراعية والاجتماعية بمسائل الجنسين وتدريبهم عليها.

- ينبغي زيادة عدد النساء شاغلات مناصب صنع القرار وزيادة التوعية بمسائل الجنسين لدى المخططين وصناع القرار والباحثين المعنيين بالمسائل الزراعية.

- ينبغي إنشاء آلية لتنفيذ التشريع القائم بشأن حقوق تملك الأرض وضمان سبيل متساو للجنسين للحصول على حيازات الملكية ولا سيما النساء أرباب أسرهن المعيشية.

- ينبغي تحسين إمكانيات حصول المرأة على الائتمان والتكنولوجيا عن طريق تسهيل مشاركتها في مجموعات المستعملين ودعم المجموعات الائتمانية المختصة بالمرأة.

الصين

الزراعة

تجتاز الصين فترة انتقالية من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق. وفي غضون هذه الفترة يتمتع القطاع الزراعي والريفي في الصين بتنمية مستقرة يمكن أن تعزى أيضا إلى مناخ الإصلاح الاقتصادي المؤاتي الذي وفرته الحكومة.

ومنذ قرابة خمسة عشر عاما بدأت الحكومة العمل بنظام تعاقدي لاستخدام أراضي المزارع، مما أدى ليس فقط إلى تحرير القوة العاملة الزراعية، بل أيضا إلى إدخال تغييرات جوهرية في الاقتصاد الوطني وفي المناطق الريفية. واتخذت الحكومة إجراءات مهمة لإضفاء الاستقرار على نظام عقود الأرض وتحسينه في جميع أنحاء الصين. وحتى تضمن لجميع المزارعين التمتع بحقوق طويلة الأجل في الانتفاع بالأرض، تشجع حاليا تجديد عقود الأرض للمزارعين لفترة أخرى مدتها ٣٠ سنة مع اقتراب فترة العقود الحالية ومدتها ١٥ سنة من الانتهاء[٢].

ولتحقيق هدف القضاء على الفقر مع نهاية القرن، شرعت الحكومة سياسة "المساعدة المناظرة للتخفيف من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية"، التي تقتضي من المقاطعات الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية تقديم المساعدة الإنمائية الضرورية إلى المقاطعات الأفقر[٣].

---

(٢) الفاو، التقرير السنوي للصين (١٩٩٧).

(٣) المرجع نفسه.

ومنذ عام ١٩٧٨، الذي استهلت فيه حكومة الصين سياسة الإصلاح الزراعي، تزايدت الفجوة الإنمائية بين مناطق شرق الصين ووسطها وغربها. فمنطقة شرق الصين، بمناخها المؤاتي، وتعدد مواردها، وجودة هياكلها الأساسية، وسهولة وصولها إلى الأسواق، أكثر غنى من غيرها من المناطق. وبغية تضييق هذه الهوة، قررت الحكومة أن توجه قدرا أكبر من المساعدة إلى المناطق الوسطى والغربية من الصين عن طريق تطبيق السياسات المناسبة وتقديم الدعم المالي والعلمي اللازم.

وقد انتهى المؤتمر المركزي العامل المعني بالاقتصاد الذي عقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ إلى وضع مبادئ توجيهية للتنمية الاقتصادية للصين في عام ١٩٩٨، أعطى فيها الأولوية لاستمرار الإصلاح الاقتصادي وزيادة تعزيز القطاع الزراعي كأساس للاقتصاد الوطني.

الهجرة من الريف

تعاني الصين من ضخامة حجم الهجرة المؤقتة والدائمة التي تعتبر في وقت واحد استجابة تلقائية لعملية الإصلاح الاقتصادي، ونتيجة مترتبة عليها وتشكل عنصرا متكاملا في السياسات الحكومية[٤]. فالحكومة الصينية تشجع الهجرة وتسهلها على أساس أنها تحقق "تنمية أكثر توازنا" وتعيد توزيع العمالة الزائدة وتعزز الكفاءة وتكفل التنمية الزراعية المستدامة والمتطورة، وتولد الثروة بقدر أكبر من السرعة لصالح جميع قطاعات سكان الريف خاصة سكان المناطق الفقيرة.

ويشكل العمال الذكور أغلبية المهاجرين من المناطق الريفية، مع انخفاض نسبة المهاجرات من ٥٥,٨ في المائة في عام ١٩٨٧ إلى ٤٥,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ (التعداد السكاني في الصين، ١٩٩٠). وأحد أسباب غلبة الذكور بالنسبة للإناث مرجعه إلى الازدهار الاقتصادي الذي شهده اقتصاد الصين في أواخر الثمانينات. وخلال هذه الفترة، زادت بشكل أسرع نسبيا أعداد العمال المهاجرين الراغبين في اغتنام فرص اقتصادية أفضل في المناطق الحضرية، بالمقارنة بالأنماط الأخرى للانتقال من الريف. كما انخفضت خلال الفترة نفسها نسبة التحركات التي يغلب عليها الطابع النسوي، مثل الهجرة من أجل لمّ شمل الأسرة أو من أجل الزواج[٥].

وبالنسبة لعموم الصين، تزيد في المناطق المتقدمة نسبة النساء في السكان المهاجرين بالمقارنة بالمناطق الأقل تقدما.

---

(٤) الفاو، الهجرة من الريف وصلتها بالتنمية الريفية في إطار الاقتصاد السوقي المتطور (١٩٩٧).

(٥) المرجع نفسه.

دور المرأة في الزراعة

تقوم المرأة في الصين بدور حاسم في إنتاج الإمدادات الغذائية وتجهيزها وحفظها وتوزيعها، وتشكل النساء عمليا ٧٤ في المائة[٦] من القوة العاملة الزراعية، اعتمادا على المنطقة. ومع ذلك اتجهت الخطط الإنمائية وخدمات الإرشاد الزراعي في الماضي إلى التركيز على الرجل واحتياجاته في مجال الإنتاج الزراعي.

وأحد العواقب المباشرة التي تكمن وراء هجرة الذكور من المناطق الريفية، حسبما أشير إليه أعلاه، تتمثل في تنامي ظاهرة "تأنيث الزراعة". كما أن المهاجرات يغلب عليهن عادة صغر السن وعدم الزواج، مما يؤدي أيضا إلى "غلبة الشيب في العملية الزراعية"[٧]. حيث أصبحت العجائز تمثلن القوة العاملة الزراعية الرئيسية. وينتظر من النساء اللائي يتركن في المناطق الريفية تحمل مسؤولية الإنتاج الزراعي والأعمال المنزلية. ويؤدي اجتماع هذه المطالب المجهدة إلى جعلهن عادة تعبات وخائرات القوى. ويتعذر على المناطق التي يترك فيها للعجائز القيام بالأنشطة الزراعية المحافظة على مستوياتها الزراعية السابقة إلا فيما ندر. ويترتب غالبا على انخفاض أهمية الزراعة والأهمية النسبية لمكانة النساء، أن تصبح عملية تأنيث الزراعة مدعاة لتدني مكانة المرأة ومكانة الزراعة كليهما دون توقف.

وتنجم عن زيادة هجرة الذكور بسبب اتساع نطاق الاقتصاد السوقي وزيادة أحوال الفقر في الأسر المعيشية في الريف، ظهور الأسر المعيشية التي ترأسها النساء.

وتقـــوم المرأة بدور مهم في إنتاج السلع الأساسية من خلال الأسر المعيشية المتخصصة. وتمثل ما يزيد على ٥٠ في المائة من عدد العمال المشاركين في الأنشطة المتخصصة، وتسهم في توليد ما بين ٥٥ و ٦٥ في المائة من قيمة المنتج الإجمالي من السلع الأساسية.

آليات تشجيع النهوض بالمرأة

أدخلت الحكومة الصينية في عام ١٩٧٨، كجزء من جهودها التقدمية الرامية إلى تحقيق التحول الاقتصادي، نظام عقود الأسر المعيشية من أجل تحسين الاقتصاد الريفي وتوسيع الاقتصاد الزراعي وتنويعه. وأسفر نظام عقود الأسر المعيشية عن تغيير أنماط عمل المرأة، وأتاح لها توزيع الوقت بين الأعمال الزراعية والأعمال المنزلية.

ويمثل اتحاد عموم نساء الصين المنظمة الوطنية التي تعنى في الدرجة الأولى بصون مصالح المرأة والطفل. وتعمل هذه المنظمة في تعاون وثيق مع الحكومة من أجل توظيف الخبرات المهنية للمرأة في مساعدة نساء الريف.

---

(٦) الفاو، المرأة الريفية والأمن الغذائي: الحالة الراهنة والمنظورات (١٩٩٨).

(٧) المرجع نفسه.

وتتولى اللجنة الوطنية العاملة المعنية بالمرأة والطفل التابعة لمجلس الدولة أعمال التنسيق المتعلقة بتنفيذ البرنامج الصيني (وهو النسخة الصينية لمنهاج عمل بيجين). وتتألف اللجنة من ١٧ وزارة وهيئة و ٥ منظمات غير حكومية.

وأنشأت منظومة الأمم المتحدة في الصين فرقة عمل لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومن أجل تنسيق الأنشطة وتحديد الاحتياجات اللازمة لأعمال المتابعة ومسائل الدعم الأخرى. وتشارك الفاو بنشاط في فرقة العمل.

وكلفت الفاو إجراء دراسة عن الهجرة الريفية في سياق التنمية الريفية والاقتصاد السوقي. وأجرت أيضا بحوثا عن حالة المرأة في المناطق الزراعية القاحلة وشبه القاحلة شمال غرب الصين، وصممت قاعدة بيانات تجريبية عن المرأة في القطاع الزراعي لاستخدامها كأداة لتخطيط المشاريع.

الوصول إلى الموارد الزراعية

الأرض - تفتقر المرأة إلى حقوق ملكية الأرض، ومع ذلك يمكن لها أن تحوز أراض عن طريق عملية التخصيص المركزي لرأس العائلة[٨]. فالدولة تتولى توزيع الأرض على أساس حجم العائلة. ويترتب على ذلك من الناحية النظرية، أن تحصل الأسرة المعيشية الأكبر على مزيد من الأرض ويقوم الرجال والنساء بفلاحتها معا.

خدمات الإرشاد والتدريب - رغم الأهمية الحاسمة التي تمثلها المرأة للتنمية الزراعية، وخصوصا بسبب زيادة هجرة الذكور، فإن فرصها للوصول إلى سوق معلومات خدمات الإرشاد ومختلف الدورات الدراسية التدريبية لا تزال محدودة. وتتعرض الفرص المتاحة للمرأة للتعلم عن التكنولوجيات الجديدة والمحسنة في مجال الإنتاج الزراعي للقيود نتيجة لما يلي:

- محدودية الوقت، فالمرأة تقوم بأعمال زراعية بالإضافة إلى الأعمال المنزلية؛

- انخفاض مستوى تعليم المرأة؛

- طبيعة الخدمات الإرشادية التي تستهدف الرجل كرأس للأسرة المعيشية كمسؤول عن الواجبات خارج النطاق الخاص.

---

(٨) المرجع نفسه.

التوصيات

- يتعين أن يؤخذ بعين الاعتبار في السياسات الإنمائية والتخطيط الإنمائي دور المرأة كمنتجة للغذاء، ومسؤولياتها واحتياجاتها في هذا المجال.

- تعتبر البيانات الإحصائية الزراعية المنفصلة للجنسين شرطا أساسيا لزيادة توعية صناع القرار الإنمائي.

- ينبغي أن تتوفر للمخططين وصناع القرار والباحثين في مجال القضايا الزراعية توعية وإدراك بالنسبة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والمسائل المتعلقة بنوع الجنسين، مع التركيز بوجه خاص على الأدوات العملية لتصحيح أوجه التحيز الراهنة بين الجنسين في مجالات التخطيط وصنع السياسة والبحوث الزراعية وتقديم خدمات الإرشاد.

- تحتاج برامج الإرشاد الزراعي إلى تغيير وجهة خدماتها على وجه السرعة من أجل دعم القطاع الغالب في القوة العاملة الزراعية: أي الفلاحات.

- لا بد من إعادة تدريب العاملين في مجال الإرشاد لزيادة مهاراتهم على العمل مع الفلاحات.

- - - - -